النبر في العربية

مناقشة للمفاهيم النظرية، ودراسة أكوستيكية

في القرآن الكريم

رسالة ماجستير إعداد / خالد عبدالحليم هاشم العبسي(١)

عرض ونقد:

عباس علي السوسوة

---

(١) تقع في ٣١٧ صفحة نوقشت في قسم اللغة العربية والترجمة يوم ٢٨ /٧/ ٢٠٠٨م ، بكلية اللغات – جامعة صنعاء ٢٠٠٨م ، وكان العنوان عند التسجيل (النبر في العربية وتطبيقاته في القرآن الكريم) ولما مضى الباحث في الدراسة اكتشف أنه يجب أن يعدل العنوان ليطابق المحتوى .

هذه دراسة جادة في قضية أكثر اللغويون العرب المحدثون الخوض فيها، دونما نتائج علمية حسية ملموسة والغالب أن الخلف يقلد السلف من المحدثين. الباحث ـ في هذا العمل ـ قد استفرغ جهده في دراسة المفاهيم النظرية لقضية النبر في العربية وزاد فطبقها على مواضع من القرآن الكريم.

تتكون الرسالة من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، وقائمة بالمراجع العربية والمعربة وبالإنجليزية.

بدأ في المقدمة (٦-٢٣) بتعارض الأقوال في مسألة النبر، فمن رأي يرى أن النبر في العربية شيء وهمي، وآخر يحاول وضع قواعد النبر الثانوي، وثالث يرى نبر الكلمة فكرة مجهولة لدى علماء العربية وعلماء التجويد، ورابع يذهب إلى أنه فونيمي يفرق بين المعاني. ويرى الباحث أن سبب مشكلة دارسته ـ إلى جوار غياب المصطلح في التراث ـ عدم توحيد المستوى اللغوي لدراسته؛ إذ تتداخل العربية التراثية والعربية المعاصرة والعاميات العربية، وكذا عدم استخدام أجهزة التحليل الصوتي في الدراسة. وهجر التطبيق على نطق المقرئين، ثم شمول مصطلح النبر لأقسام مختلفة في الماهية، وعدم التمييز الدائم بين كل نوع.

ثم عرض للدراسات السابقة عند المستشرقين والعروضيين المحدثين واللغويين العرب الرواد، ثم من تقيلهم أو خالفهم في دراسة النبر دراسة جزئية أو كلية. وعرض لمنهجه المتلخص في اعتماد الفصحى وحدها هدفا للدارسة، واعتماد التحليل الاكوستيكي للمكون المادي للنبر (المدة، الشدة، التردد الأساسي) من أفواه مقرئي القرآن الكريم، وهذا سيدخل دارسة النبر العربية حيز (مرئية المنطوق) ويخرجها من حدسية المسموع، ثم يعضد هذا التحليل باختبار إدراكي بعرض المادة القرآنية على جمع من المستمعين يتكلمون العربية لغة أمّا لتحديد بروز المقطع على غيره، ومحاولة الاستفادة من نتائج الاختبارين معا.

ويختتم المقدمة بتساؤل: هل يجوز أن تنسب النتائج في أداء المقرئين إلى القرآن؟ ويجيب بأن الأداء إذا كان اجتهاديا من القارئ كانت نسبته للقارئ أما إذا اتفق القراء ـ على اختلاف شيوخهم وأماكنهم ـ على الواجبات فان نسبته تكون للقرآن.

الفصل الأول: مفهوم النبر ٢٤ـ ٨١

بدأه بالنقل من اللسان والتاج عن معاني النبر لغة، ثم نقل اصطلاح أحد معانيه عن اللغويين القدماء بمعنى الهمز، والنبرة ـ بتاء التأنيث ـ بمعنى الصويت الذي يلحق صوامت القلقلة. بعده نقل ثمانية تعريفات له عن اللغويين المحدثين، ورأى أنه عندهم ـ عموما ـ يشمل أقساما مختلفة في ماهيتها، مما يؤدي إلى نشوء عدة مشاكل. ورأى أن يدرس النبر على نوعين:

أولا: النبر الجُملي: الضغط النسبي على كلمة في الجملة أو ما في حكمها، ليكون المضغوط أبرز من غيره في أجزاء الجملة. ويقع على ما يراد توكيده أو ما يستغرب منه.

ثانيا: النبر الكلمي: وهو قسمان (أ) نبر الشدة: ضغط يستلزم علوّا سمعيا نسبيا لمقطع على غيره.

(ب) نبر الطول: إطالة التلفظ بالصوت نسبيا ليكون أطول زمنا، سواء في الحركات أو الصوامت.

ثم ناقش الباحث فسيولوجية النبر، وحاور بعض المفاهيم فرأى فيها مبالغة:

(أ) جميع أعضاء النطق تنشط حين النطق بالمقطع المنبور.

(ب) أنها تبذل أقصى طاقتها.

(جـ) للنبر علاقة بإيماءات الجسد.

بعدها نقاش موقع النبر بين الفونيمات الثانوية الأخرى، ففرق بين النبر والتنغيم

حدا ودلالة، ثم عن صلة نبر الشدة بالتنغيم ونبر الطول بالتنغيم، وختم الفصل بمخططين أولهما لتوزيع الفونيمات الثانوية في الجملة، وثانيهما افتراضي يبين أنواع النبر في الكلمات المختلفة من الجملة، مع مناقشة تبدل مواقع الفونيمات الثانوية.

الفصل الثاني: النبر في المصادر التراثية القديمة ٨٢-١٥٣

بدأ الباحث بمناقشة قضية (هل درس اللغويون القدامى النبر الجملي ؟) ورأى أن النصوص التراثية عنه أجلى من نصوص النبر الكلمي، فنقل نص ابن جني في الخصائص ٢ / ٣٧٠ - ٣٧١ الذي أوله (وقد حُذفت الصفة ودلت عليها الحال، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب...). وبين اختلاف المعاصرين في فهمه على مذاهب:

أنه من باب التنغيم، أو من باب النبر، أو من باب النبر والتنغيم معا. ثم نقل لابن جني نصا أخر زعم باحث أنه عرف كنه (النبرة) فنفاها صاحبنا، وختمها بنص ثالث عن النسفي وشارحه المرعشي. وانتهى من المبحث بأن للنبر الجملي إشارات عند اللغويين القدامى، ولكنها لا تصل إلى إمكانية وصفها بالدراسة الشاملة المستوعبة لكل خصائصه النطقية ووظائفه الدلالية.

وثّنى بمناقشة (هل درس اللغويون القدامى النبر الكلمي في العربية ؟) ويقصد به (نبر الشدة)، وقرر أن هذا النوع هو مثار الخلاف الطويل العريض، وأن المحدثين في ذلك على مذهبين:

الأول أن القدامى لم يدرسوا النبر، وهذا رأي اكثر الدارسين (نقل عن ٢٤ باحثا). وهو يرى - بعد بحث متوسع في مظان المسألة وتتبع لما يرتبط بها من مسائل صوتية - أن الأوائل (لغويين وتجويديين وأصواتيين وصرفيين ونحويين ومعجميين) لم يدرسوا الضغط على مقطع من مقاطع الكلمة ليكون أبرز من

غيره، وهو ما يسمى في البحث اللساني الحديث (نبرالشدة)، وليس هناك من مصطلح في الدرس اللغوي العربي التراثي يناظر مصطلح (word stress)، وإنما ورد ذكر هذا النوع من النبر عند فريق من التجويديين المعاصرين في كليمات رأوا أن النبر فيها يغير المعاني. وهم ـ مع مخالفتهم غيرهم من التجويديين المعاصرين ـ ليس لهم من نص يستدلون به عن القدماء لا من التجويديين ولا من اللغويين.

المذهب الثاني أن القدامى عرفوا النبر أو أشاروا إليه وان لم يدرسوه دراسة مستقلة. وقد تنوعت طرق أصحاب هذا الرأي عن هذا المعنى، فمنهم من رأى ان للنبر بالمصطلح اللساني الحديث صلة بالنبر بالمصطلح القديم، ومنهم من قال إن القدامى لا يمكن أن يجهلوا هذه الظاهرة مع تعريف اهل اللغة له بما يقارب المعنى الحديث، ومنهم من قال إنهم درسوا النبر تحت جمع من المصطلحات.

ثم كان مبحث عن الصلة بين مصطلح (النبر) عند القدماء و(النبر) عند المحدثين، بدأه بمناقشة طويلة لرأي عبدالصبور شاهين من أن الهمز كان مصطلحا لغويا يرادف النبر (الضغط) ثم تغير مصطلح النبر فصار لقبا لأحد حروف الهجاء. ولأن الأمر استغرق من شاهين مساحة من كتابه (القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث)، ولأن بعض الدارسين تابعوه، فإن الباحث أطال في مناقشته وأبطل أقواله من خلال كشف تناقضها الداخلي، وانعدام الأدلة التاريخية عليها (ص ص ٩٩-١١٢).

وبعده كان مبحث (علماء التجويد والنبر). قرر الباحث أنه لم يقف على من ذكر مفهوم النبر بمعنى الضغط في علم التجويد عند قدماء المؤلفين ومن خلفهم. وقد كان الأمر على خلاف ذلك في بعض كتب التجويد المعاصرة، مما سموه (تحويل حرف ليس من أصل الكلمة وجعله من أصول الكلمة)، كالتحذير من قراءة (فقست قلوبهم) بما يجعلها من فقس البيض لا من القسوة، وكرَّ الباحث

على (باب فقست) بالبطلان سواء من المعاجم التي أوردت معاني لهذه الكلمة تخالف الاستعمال المعاصر تماما، وان انفراد هؤلاء بهذا الزعم ليس مدعوما بآراء القراء والنحاة وأئمة اللغة الأوائل ولو تلميحا، يبقى محل نظر، وأن الضابط الذي ذكروه لا ينسجم مع قصد بيان زيادة (مما ليس في الكلمة)، وان طريقتهم ليست محل إجماع المقرئين المعاصرين. وناقش الباحث قول بعض المعاصرين عن العناية ببيان الجمع أو ألف الاثنين وهل له علاقة بالنبر.

وكان المبحث الرابع (أسباب ترك اللغويين القدامى دراسة النبر ودلالة ذلك) وتفرع عن ذلك سؤالان متلازمان: الأول: ما أسباب ترك القدماء درس النبر ؟ وقد اجاب المعاصرون عن ذلك عدة إجابات تصب في أن القدماء لم يدرسوا النبر لانه غير فونيمي في العربية. ولم يرتض الباحث هذه الإجابة، أو أن القدماء لم يدركوا نظام المقاطع، ولم يرتضها لأن ذلك الإدراك قد وقع في دراسة العروض منذ زمن الخليل (ت ١٧٠هـ)، هذا إضافة إلى إشارات واضحة للمقطع عند الفارابي والقاضي عبدالجبار الهمذاني وابن سينا وابن رشد.

وهذا يؤدي إلى السؤال الثاني: ما دلالة هذا الترك ؟

ويناقش الباحث عدة آراء تؤدي إلى أن النبر ليس عنصرا فاعلا في النظام الصوتي العربي. خاصة أن القدماء قد وصفوا ظواهر صوتية أدق من النبر كالروم والإشمام والاختلاس، ويدلنا على عدم أصالته ما نراه اليوم في ملاحظات بعض اللغويين من عدم اطراد قواعد النبر أو ظهورها بشكل غير ثابت في شأن العربية المعاصرة والقرآن الكريم.

الفصل الثالث: جهود اللسانيين المعاصرين في دراسة النبر ١٥٤- ٢٤٤

تحدث جمع من الباحثين الرواد ومن تبعهم عن قواعد النبر في العربية، لكن يؤخذ على هذه القواعد والتقريرات من جهة المنهج:

١ـ عدم وجود معيار ثابت لاستخراج النبر في العربية التراثية. فأغلبها قائم على الانطباع الذاتي دون الوصف الفيزيائي الدقيق.

٢ـ غياب العودة إلى كتب التراث، وقد وجه بعض الأوربيين النقد إلى محاولات بعض علمائهم في هذا الصدد. وعرض الباحث لمحاولات كل من جويار، وداوود عبده، ومحمد النويهي، وكما أبو ديب، ونقدها.

٣ـ التداخل بين العامية والفصحى في وصف النبر العربية، وهذا واضح في محاولات بعض المستشرقين منذ القرن السابع عشر الميلادي، وقواعد ابراهيم انيس وتمام حسان وسلمان العاني ثم داود عبده الذي جمع بينها !!

ويؤخذ على هذه القواعد من جهة الشمول الدقة:

١ـ غموض مفهوم الكلمة في سياق ذكر قواعد النبر؛ إذ يختلط بالمفهوم الكتابي الإملائي، وبالوحدة الصرفية، وبالوحدة المعجمية.

٢ـ عدم شمول هذه القواعد للكلمات في السياق، إذ هناك عوامل عدة في ظل السياق تعمل على تغيير البنى المقطعية للكلمات المختلفة، كالإعراب والوقف والابتداء والتداخل المقطعي والتلاحم الصوتي.

٣ـ عدم شمولها لأقسام الكلام، إذ ظل التمثيل منحصرا في الأفعال والأسماء المشتقة، وقلما تناولت الجوامد والحروف.

بعدها انتقل الباحث إلى (فونيمية النبر في العربية)، فقرر أن اكثر الدارسين ينفي ذلك، غير أن بعضهم زعم أنه سمة تمييزية في بعض المواضع الصرفية أو السياقية كما زعم هنري فليش، وتمام حسان، وسعد مصلوح، وعبدالصبور شاهين، ومحمد علي الخولي، ومحمد علي مزبان وعبدالكريم قحطان. وافتراضات احمد مختار عمر التي أطال الوقوف عليها أكثر من غيرها. ورأى الباحث أن هؤلاء وقعوا في:

١ـ نسبة نبر مختلف إلى صيغتين بطريقتين مختلفتين، وأن نبر كل طريقة يدل على معنى خاص؛ مع عدم الاعتماد على نص دال على أن النبر في تينك الصيغتين كان يمثل تلك الطريقة المفترضة.

٢ـ الخروج عن مفهوم النبر (الضغط على مقطع) إلى إضافة فونيمات رئيسية على الكلمة هي السبب في تغير معنى الكلمة.

٣ـ عزل الكلمات عن سياقها وإهمال القرائن الإعرابية.

ثم جاء المبحث الثالث (النبر وتفسير ظواهر العربية) درس فيه الباحث محاولات باحثين لتفسير بعض ظواهر العربية اعتمادا على النبر، كتطور الصيغ، كتحول فعيل إلى فَعِل (فطين ← فطن)، وفعالل إلى فعاليل (عناكب ← عناكيب)، ومفاعل إلى مفاعيل (مفاتح ← مفاتيح). واعتمد الباحث في نفي ذلك على التحليل الاكوستيكي للقراء الثلاثة، في: مساكين ومواقيت وقوارير، إذ اثبت أن هذا التحليل لا يوافق القائلين بالنبر على المقطع الثالث في (مفاعيل) إلا في مثال واحد من ستة أمثلة، كما أن النبر على المقطع الثاني في (مفاعل) لم يظهر إلا في مثال واحد من أربعة.

ومثل ذلك حذف الواو من المضارع المعتل الفاء بالواو (وعد يعد) وتقصير ما الاستفهامية، والتقاء الساكنين.

بعدها عرض الباحث لمسائل خلافية في النبر عند المعاصرين، كنبر الكلمات احادية المقطع، والالتباس بين النبر الجملي والنبر الكلمي، وما لا يقع عليه نبر جملي، وعلاقة النبر بتعريف بداية الكلمات، وعلامة النبر بالجناس التام الذي رأى أن القائلين به خلطوا بين مفهومي النبر وفونيم المفصل. وبهذه المناسبة فإن العالم الجليل ف. عبدالرحيم وقع في ذلك عندما عقّب على بحثي (سطوة الشهرة على آراء الباحثين في اللسانيات العربية). انظر مقالته (النبر النمييزي في اللغة العربية)

مجلة الدراسات اللغوية، ع١، يناير ـ مارس ٢٠٠٩م، ص ص ٢٢١ ـ ٢٢٣ .

الفصل الرابع: التحليل الصوتي للنبر في أداء قراء القرآن ٢٤٥ـ٢٩٠

فيه تناول الباحث النبر في أداء القرآن بالتحليل الصوتي، وشمل نوعين من الإجراءات:

الأول: التحليل الأكوستيكي، والثاني: الاختبار الإدراكي. والغرض منهما البحث في عينة من الأبنية المقطعية، وهل للقراء كلهم في تلك الأبنية قانون ثابت لا يحيدون عنه ؟ أم لكل قارئ قانون خاص به ؟

أم ليس هناك قانون جمعي يلتزم به القراء كلهم ؟

اختار الباحث ثلاثة من القراء المعاصرين من أهل الضبط والإتقان والأسانيد المتصلة وهم: الشيخ محمود خليل الحصري من مصر، والشيخ علي الحذيفي من السعودية، والشيخ يحيى الحليلي من اليمن. وكلهم يقرأ برواية حفص عن عاصم، وقراءتهم بها مهل وأناة، ولا تعتمد كثيرا على التنويع في طبقات الصوت والتغني، وهذا يجعل تحليلها في المختبر الصوتي أوضح وأبين.

قام الباحث بدراسة أربعة أبنية مختلفة:

١ـ صامت حركة قصيرة (ص حق) ٣ مرات مثل: خَلَقَ، عَبَسَ ، بَخِلَ.

٢ـ صامت حركة قصيرة صامت مرتين (ص حق ص) مثل: تَقْهَر، ذِكْرَك ، نَجْعَل.

٣ـ ص حق ص / ص حق / ص حق. مثل يَحْسَبُ، نَعْبُدُ، تَسمَعُ.

٤ـ ص حق / ص حط ، مثل: إلى، عَلا، طَغا، طُوى.

اعتمد التحليل الاكوستيكي على برنامج praat، وقام باحتساب ثلاث قيم في كل مقطع هي عوامل النبر: المدّ والشدة والتردد الأساسي. أما المدّة ـ المقدرة بأجزاء من ألف من الثانية ـ فللنظر في مُدد المقاطع، وهل يوجد مقطع متفرد بالطول عن

غيره من المقاطع في الكلمة. وأما الشدة ـ وحدة قياسها الديسيبل ـ فلمعرفة الضغط الواقع على المقطع، وهل يتفرد مقطع بمقدار الضغط عليه. وقد أخذت القيمة بحساب متوسط القمة في المقطع. وأما التردد الأساسي ـ ووحدة قياسه الهرتز ـ فيمثل حركة الوترين الصوتيين في الثانية الواحدة، إذ للوترين الصوتيين علاقة بقوة الإسماع وجعل المقطع أظهر مما يجاوره. وقد أخذت القيمة بحساب متوسط الذبذبة في المقطع. ونبه الباحث على أن الفارق اليسير المحدد بأقل من (١) من الديسيبل أو الهرتز، أو (٠,٠١٠) من الثانية غير مؤثر في الحكم ولا مميز لمقطع على مقطع.

وأورد الباحث جداول لكل كلمة على حدة بجميع التحاليل، عند كل قارئ وأورد الصور الطيفية مصاحبة لها، وزاد فعلق على كل.

وأما الاختبار الإدراكي فكان بعرض الأمثلة التي سبق تحليلها أكوستيكيا بالحاسوب عل المختَبَرين، ومجمل ما عُرض على المستمع الواحد ٣٠ مثالا للبنية المقطعية الواحدة. المستمعون ٣ من طلاب الماجستير في اللغة العربية وطالب في المستوى الرابع من قسم اللغة العربية، و ٦ لهم وعي لغوي جيد : أربعة منهم درسوا الانجليزية إلى مرحلة متقدمة، وواحد درس الصينية إلى مرحلة متقدمة. وجرى الاختبار على النحو التالي:

١ـ شرح الباحث للمبحوثين معنى المقطع في العربية ارتباطه بالدفقة الصوتية كما شرح معنى النبر وبروز المقطع.

٢ـ تناول المستمعون ورقة فيها ١٢ جدولا، كل بنية مقطعية لها ٣ جداول، وكل جدول يخص قارئا معينا، في كل جدول ١٠ خانات تمثل كل خانة مثالا، وأمام المثال اختيارات بعدد مقاطع الكلمة، إضافة إلى اختبار زائد بعنوان (لا يتضح لي شيء)؛ إذا لم يتضح للمستمع أن مقطعا يتفوق على غيره من المقاطع

ولا يبرز عليها.

٣ـ عرضت الأمثلة من خلال الحاسوب في مكان هادئ لا ضوضاء فيه، من ٣ ـ ٤ مرات.

٤ـ قام المستمع بوضع علامة أمام المثال (عَبَسَ ، مثلا) في الخانة الأولى أو الثانية أو الثالثة بحسب شعوره أن المقطع المعين هو الأبرز. أو يضع في خانة (لا يتضح لي شيء) إذا كان لا يشعر ببروز مقطع على مقطع.

كانت خلاصة الاختبار الإدراكي لبنية عَبَسَ عدم بروز مقطع على البقية في أداء المقرئين الثلاثة، وأقل المقاطع ظهورا في أدائهم كان الثاني، ومقارنة التحليلين دلت على توافق كبير بينهما وانه لا يمكن التوصل من خلالهما إلى نظام نبري ثابت عند الثلاثة.

وكانت خلاصة الاختبار الإدراكي لبنية نَعْلَمْ أن حالة (اللا أفضلية) أكثر الحالات ظهورا عند الحذيفي والحليلي أما عند الحصري فكانت النتيجة لمصلحة المقطع الثاني (٤٢) لكنها أفضلية ضئيلة إذ جاء المقطع الأول (٣٩) وهذا لا يمكن أن ينبني عليه نظام. ودلت مقارنة نتائج التحليلين على توافق إلى حد كبير.

وفي اختبار بنية تَسمَعُ كانت حالة بروز المقطع الأول أكثر حضورا في أداء الحصري والحليلي بإدراك المستمعين مقابل بروز حالة اللاأفضلية في أداء الحذيفي. وتوافق هذه النتيجة في أغلبها مع التحليل الاكوستيكي الذي كانت المدة منه لمصلحة المقطع الأول، وذلك عائد إلى تفوقه في المدة بسبب زيادته على ما يجاوره بعدد الصوامت.

وفي اختبار بنية عَلا كان المقطع الثاني الأبرز غالبا، وهي نتيجة تتوافق مع طبيعته إذ هو أطول.

ومن خلال ذلك كله فإن مكونات المقطع وطبيعته في العربية (من جهة طول

صائته وعدد صوامته) هي العامل الأساسي في بروز مقطع على غيره، فإذا فتماثلت المقاطع لم يكن هناك نظام يجعل واحدا منها أبرز من سائر مقاطع الكلمة.

ثم كانت نتائج البحث ص ص ٢٩١ ـ٢٩٧ وملحق بالأسئلة المقدمة للشيخ يحيى الحليلي عن النبر وهل تلقى ذلك في قراءته عن أشياخه، ورد الشيخ بالنفي، ثم كان ملحق لترجمة الشيخ الحليلي وسلسلة إسناد قراءته ٢٩٨ـ ٣٠٥ وقائمة المصادر والمراجع ص ص ٣٠٦ ـ٣١٧ وشملت ١٧٧ مرجعا.

* * *

هذا العمل أقل ما يوصف به أنه عمل متميز دال على ذهن وقاد حاضر ومعرفة متمكنة من علم الأصوات الحديث، وعلم التجويد، وعلوم القراءات، والمنطق الصوري، والرياضي.

ولغة البحث لغة علمية مضبوطة، تشيع فيها ـ أحيانا ـ روح الفكاهة إن لزم الأمر. ولا يعيبه في نظرنا شيء من جهة الموضوع، أو من جهة المنهج وإجراءاته.

ولكن ينقص من حسناته الكثيرة كثرة الإحالات إلى سابق مضى وإلى لاحق سيأتي. وأنه أطال كثيرا في مناقشة عبدالصبور شاهين، فلو أنه اختصره إلى الثلث لكفاه، والثلث كثير.

وقد حدث في العمل سهو طباعي ولغوي ليس كثيرا، لكن حسنات الأبرار سيئات المقربين. فمن ذلك

٣٨ـ س أسفل المقطع القصير المغلق بصامتين (بنت). صوابه الطويل أو سمه المقطع المغرق في الطول المغلق.

١١٣ـهـ ١ س ٤ لا في كتب التجويد و [لا] في كتب القراءات

١١٧ـ١٣ فما أعلم * صوابه فيما أعلم

١٣٢ف ٤ القول بأن اللغويون لم يدرسوا !

١٣٥-هـ ا س ٥ دروس في علم الأصوات * صوابه دروس في علم أصوات العربية.

١٤٣ عنى نفسه بإصلاح شواهد البهنساوي، ولو عاد إلى كتاب محمد حماسة عبداللطيف (الضرورة الشعرية في النحو العربي، القاهرة: مكتبة دار العلوم ١٩٧٩) - وكلهم أغاروا عليه دونما ذكر؛ لأراح نفسه.

١٥٤-٣ أسفل الذين عاصروا العربية النقية في زمان الاحتجاج ومكانه !!

١٥٥ شيتلر واولندروف * صوابه شبيتالر و أولندورف (+ ص ١٦٧)

١٩٤ - ١٧ أن في حل المجمع رد للصائت... وفي حل الدكتور شاهين اجتلاب * صوابه ردّا واجتلاباً

٢٠٣ ف ٣ (فأثبت المشترك الخليل وسيبويه وابو عبيدة والاصمعي، وأنكره ابن درستويه وثعلب وأبو علي الفارسي) اعتمادا على ٣ كتب حديثة، وفي ذلك نظر.

٢٢٩ - ٢ أسفل لالتقاء السكانين

٢٣٩ -١٣ أورد الدكتور كشك خمسة عشر بيتا شعريا وحكم... الخ . قلت: ما لزوم (شعريا) ؟

٣٤٥-١٦ بدراسة أربع أبنية !

٢٩٢-٢٠ بالستوى الصرفي.... ويحدد ذلك فونيمة النبر * صوابها بالمستوى... فونيمية.

وفي قائمة المراجع بعض الهنات الشكلية، من بينها (د. ط) يقصد دون ذكر رقم للطبعة، وهذه البدعة - في زعمي - لا تصح، ذلك أن الناشرين العرب لا يحترمون طبعة ولا حقا، فترى كل قرصان يسطو على كتاب ذائع الصيت،

ويكتب على غلافه الطبعة الأولى. بالله عليك فكيف يسوغ أن شرح ابن عقيل يكتب على غلافه في ٢٠٠٥م أنه الطبعة الأولى !؟

ومن ذلك أن المرجع رقم (١٨) أطلس أصوات العربية، وفاء البيه ـ على ضخامة حجمه إنما هو ـ بالتعبير العامي ـ مقلب كبير. ولم يرجع إليه الباحث فما لزومه.

المرجع (٢٨) تاج العروس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق حسين نصار، دار الهداية. د. م، د ط ! قلت: هذا جزء من أجزاء الكتاب فحسب، سطا عليه قرصان، فألجأ الباحث إلى ما ترى من علامات.

المرجع (٥٩) دراسات في علم اللغة، كمال محمد بشر ... ط التاسعة ١٩٨٦؟ قلت: هي الطبعة الثانية حقا.

المرجع (١٣٦) مبادئ علم الاصوات العام، ديفيد أبكرومبي * صوابه أبركرومبي.

في الختام أسأل الله تعالى أن ييسر لهذا العمل ناشرا يحب العمل، ويعرف كيف (ينشره) بين دارسي اللسان العربي. والسلام.